لا تجتمع أمتي على ضلالة 4

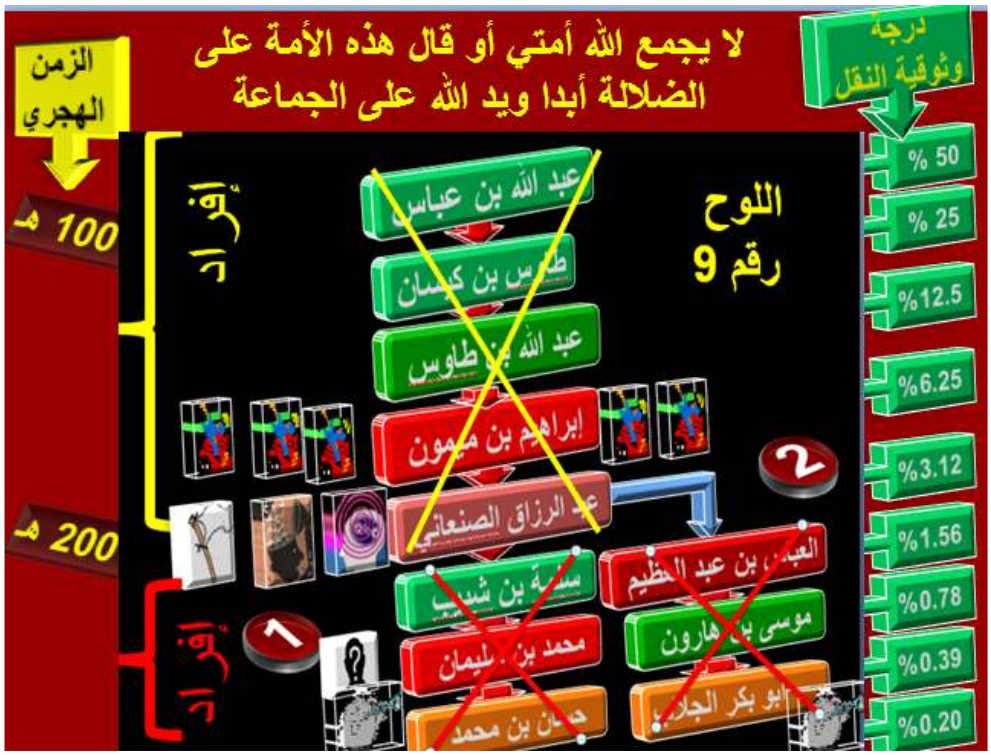

الحلقة الحادية عشرة

السؤال الثاني (تابع)

ما درجة وثوقية خبر:

" لا تجتمع أمتي على ضلالة "

الإجابة:

هذا الخبر يروى منسوباً إلى الصحابة التالية أسماؤهم:

1) **عبد الله بن عمر بن الخطاب،**

وقد تم تخريجه في الحلقة الأولى.

2) **وأبي بصرة الغفاري،**

وقد تم تخريجه في الحلقة الثانية.

3) **وأبي مالك الأشعري،**

وقد تم تخريجه في الحلقة الثانية.

4) وأنس بن مالك،

وقد تم تخريجه في الحلقة الثالثة.

5) و عبد الله بن عباس،

وهو ما سنعمل على تخريجه الآن

6) و أبي ذر الغفاري،
7) و أبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري،
8) و قدامة بن عبد الله الكلابي
9) وأبي هريرة،
10) وسمرة بن جندب

التخريج العام

5) الرواية المنسوبة إلى عبد الله بن عباس،

متن الخبر

لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة أبداً ويد الله مع الجماعة

أخرجها **أبو عبد الله الحافظ** {محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبى الطهمانى **النيسابوري** المعروف بابن البيع (321 هـ - 405 هـ) وهو **كودن سياسي** و **مصحح خردة قمصي** ، و**حاطب ليل** }، في: "المستدرك على الصحيحين" (1: 116/ 398) فقال:

1) حدثنا أبو الوليد: حسان بن محمد {بن أحمد بن هارون الشافعي العابد النيسابوري (277 هـ - 349 هـ) وهو **مستور** }، الفقيه إملاء و قراءة، حدثنا محمد بن سليمان بن خالد {وهو

مجهول }، حدثنا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ {المسمعي النيسابوري، نزيل مكة (ت: 247هـ) وهو ثقة ، تحاشاه البخاري فلم يرو له شيئاً في الصحيح (م 4)}، حدثنا عبد الرزاق {بن همام بن نافع الحميري، مولاهم أبو بكر الصنعاني (126-211هـ) وهو ثقة حافظ، عمي في آخره فصار يتلقن وفيه تشيع (ع)[1]}، أنبأنا إبراهيم بن ميمون {الصنعاني الزبيدي (الطبقة 8) وهو ثقة عابد، تحاشاه الخمسة (5) ولم يرو له سوى الترمذي (ت)}، أخبرني عبد الله بن طاوس {بن جلس، أبو محمد اليماني (ت: 132

[1] رحل إليه باليمن وضربت إليه أكباد الإبل في زمانه. قال أحمد بن صالح المصري: قلت لأحمد بن حنبل: رأيت أحد أحسن حديثا من عبد الرزاق؟ قال: لا. وقال أبو زرعة الدمشقي: عبد الرزاق أحد من ثبت حديثه. وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين وقيل له: قال أحمد: إن عبيد الله بن موسى يرد حديثه للتشيع فقال: كان عبد الرزاق والله الذي لا إله إلا هو أغلى في ذلك منه ألف ضعف ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف ما سمعت من عبيد الله. قال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بآخره، كتب عنه أحاديث مناكير. ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه على تشيع فيه.تهذيب التهذيب (6: 278/611). تذكرة الحفاظ للذهبي (1: 364/357). قلت لأحمد بن حنبل كان عبد الرزاق يحفظ حديث معمر قال نعم.{تاريخ دمشق (36: 169)}. حنبل بن إسحاق قال سمعت أحمد بن حنبل يقول إذا اختلف اصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق {تاريخ دمشق 36: 169}. قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت ابي عن عبد الرزاق أحب إليك أو أبو سفيان المعمري قال عبد الرزاق أحب إلي قلت فمطرف بن مازن أحب إليك أو عبد الرزاق قال عبد الرزاق أحب إلي قلت فما تقول في عبد الرزاق قال: **يكتب حديثه ولا يحتج به**. {الجرح والتعديل (6: 39)}. قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن حديث " النار جبار " .فقال: هذا باطل، وليس من هذا شيء. ثم قال: ومن يحدث به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدثني أحمد بن شبويه.قال: هؤلاء سمعوا بعدما عمي. كان يلقن فلقنه، **وليس هو في كتبه. وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه**، كان يلقنها بعدما عمي. قلت (الذهبي): عبد الرزاق راوية الإسلام، وهو صدوق في نفسه. وحديثه محتجٌ به في الصحاح. ولكن **ما هو ممن إذا تفرد بشيء عد صحيحاً غريباً. بل إذا تفرد بشيء عد منكراً**. {تاريخ الإسلام للذهبي 4: 138، بترقيم الشاملة آليا}. وقال ابن معين، قال لي عبد الرزاق: **أكتب عني حديثاً واحداً من غير كتاب. فقلت: لا، ولا حرف**. {تاريخ الإسلام للذهبي 4: 139، بترقيم الشاملة آليا}. وقال زهير بن حرب: لما قدمنا صنعاء أغلق عبد الرزاق الباب ولم يفتحه لأحد إلا لأحمد بن حنبل لديانته، فدخل فحدثه بخمسة وعشرين حديثاً، ويحيى بن معين بين الناس جالس، فلما خرج قال له يحيى: أرني ما حدثك، فنظر فيه فخطأه في ثمانية عشر حديثاً، فعاد أحمد إلى عبد الرزاق فأراه مواضع الخطأ، فأخرج عبد الرزاق أصوله فوجدها كما قال يحيى فتح الباب وقال: ادخلوا، وأخذ مفتاح بيت وسلمه إلى أحمد وقال: هذا البيت ما دخلته يد غيري منذ ثمانين سنة أسلمه إليكم بأمانة الله على أنكم لا تقولون ما لم أقل ولا تدخلوا علي حديثاً من حديث غيري، ثم أومأ إلى أحمد وقال: أنت أمين الله على نفسك وعليهم، فأقاموا عنده حولاً. وقال أبو عبد الرحمن النسائي: عبد الرزاق ابن همام **من لم يكتب عنه من كتاب ففيه نظر**، ومن كتب عنه بآخرة حدث **عنه بأحاديث مناكير**. {الوافي بالوفيات 6/ 150، بترقيم الشاملة آليا}.قال ابن حجر في هدي الساري : " احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط وضابط ذلك **من سمع منه قبل المائتين** فأما بعدها فكان قد تغير وفيها سمع منه **أحمد بن شبويه** فيما حكى الأثرم عن أحمد وإسحاق الديري وطائفة من شيوخ أبي عوانة والطبراني ممن تأخر إلى قرب الثمانين ومائتين وروى له الباقون"

هـ) وهو ثقة (ع)}، أنه سمع أباه {طاوس بن كيسان الحميري، أبو عبد الرحمن اليماني (ت: 106 هـ) وهو ثقة}، يحدث أنه سمع ابن عباس {عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم القرشي، أبو العباس المكي، الطائفي (ت: 68 هـ) وهو صحابي (ع }، يحدث : أن النبي

قال :

لا يجمع الله أمتي أو قال هذه الأمة على الضلالة أبدا ويد الله على الجماعة

قلت:

وأخرج الحاكم في: "المستدرك على الصحيحين" (1: 116/ 399) متابعاً آخر في عبد الرزاق فقال:

2) حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه { الجلاب، النيسابوري (266 هـ ت 340 هـ) وهو مستور لا يعرف حاله [2]}، حدثنا مُوسَى بن هَارُونَ {بن عبد الله، أبو عمران البغدادي البزار (214 هـ - 294 هـ) وهو ثقة حافظ، إمام وقته في حفظ الحديث وعلله}، حدثنا

[2] قال الحاكم: سمعته يقول: قال لي ابن خزيمة: بلغني أنك كتبت عن محمد بن جرير الطبري تفسيره. قلت: نعم كتبته كله إملاء، فاستعاره مني. قال الحاكم: وسمعته، يقول: كتبت عن عبد الله بن أحمد بن حنبل ثلاث مئة جزء. قال الحاكم: توفي في رجب سنة أربعين وثلاث مئة. {سير أعلام النبلاء للذهبي "(15: 419}. ولم يذكر فيه جرح ولا تعديل.

العباس بن عبد العظيم { بن إسماعيل بن توبة العنبري، أبو الفضل البصري (ت: 246 هـ) وهو ثقة حافظ تحاشاه البخاري فلم يرو له شيئاً في أصول الصحيح وإنما تعليقاً (خت م 4)}،، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا إبراهيم بن ميمون العدني (5) - و كان يسمى قريش اليمن و كان من العابدين المجتهدين -

قال: قلت لأبي جعفر : و الله لقد حدثني ابن طاوس، عن أبيه، قال: سمعت ابن عباس يقول :قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: .....{الخبر}.

وقال الحاكم مُعقباً:

ـ ف إبراهيم بن ميمون العدني (5) هذا قد عدله عبد الرزاق ، وأثنى عليه .

و عبد الرزاق ، إمام أهل اليمن وتعديله حجة .

ـ وقد روي هذا الحديث عن أنس بن مالك.

يبين اللوح التالي البنية النقلية لهذا الخبر.

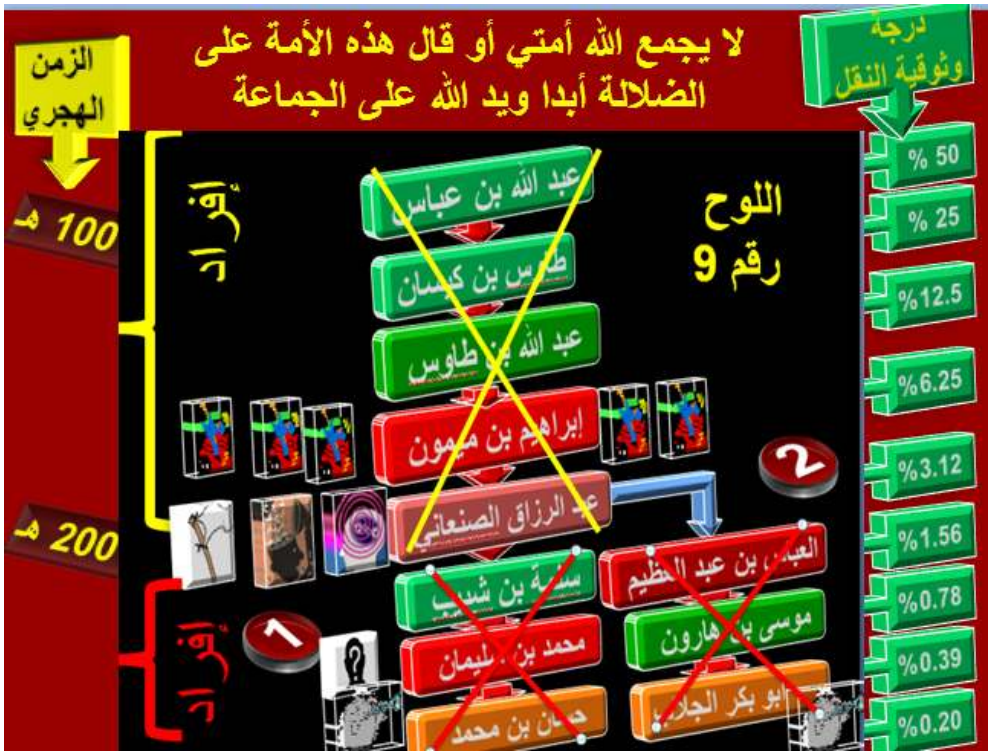

قلت:

واضح من اللوح أن هذا الخبر مما تفرد به عبد الرزاق عمن فوقه في 5 طبقات متتالية دون مشاركة من احد لهؤلاء الرواة في طبقاتهم، بحيث لا تتعدى درجة وثوقية النقل العدلي من عبد الرزاق إلى عبد الله بن عباس حاجز **.% 6.25**

وهذا دليل قـاطع على الوضع والاختراع .

وكي نتحقق من هذا الأمر، فما علينا سوى تشغيل بطاريتنا النقدية المتعددة التخصصات لمحاصرة وتحديد الواضع أو

الواضعين لهذا الخبر.

1) مبحث تحديد واضع هذا الخبر

1.1) المستوى الأول من التحليل

واضح من اللوح أن لو كان النقل ثابتا إلى عبد الرزاق

لاتهمنا للتو: إبراهيم بن ميمون العدني (5) بوضع

الخبر.

لكن، بما أن الخبر لا يثبت إليه، لوجود متهمين ظاهرين تفرد كل منهما برواية الخبر وهما:

أ) أبو الوليد: حسان بن محمد ، المتهم المنهجي

المتبادر باختلاف سند الطريق رقم 1 على اللوح، حيث لا يوجد له متابع في المجهول العين والحال: محمد بن سليمان بن خالد

ب) وأبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه ، المجهول الحال، المتهم المنهجي المتبادر باختلاف سند الطريق رقم 2 على اللوح.

فأمكن إعادة صياغة ترجمتيهما مجددا كالتالي:

أبو الوليد: حسان بن محمد {بن أحمد بن هارون الشافعي العابد النيسابوري (277 هـ ـ 349 هـ) وهو ضعيف، قد يسرق المتون ويضع لها السند.

أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه { الجلاب، النيسابوري (266 هـ ت 340 هـ) وهو ضعيف، قد يسرق المتون ويضع لها السند[3]}،

[3] قال الحاكم: سمعته يقول: قال لي ابن خزيمة: بلغني أنك كتبت عن محمد بن جرير الطبري تفسيره. قلت: نعم كتبته كله إملاء، فاستعاره مني. قال الحاكم: وسمعته، يقول: كتبت عن عبد الله بن أحمد بن حنبل ثلاث مئة جزء. قال الحاكم: توفي في رجب سنة أربعين وثلاث مئة. {سير أعلام النبلاء للذهبي "(15: 419}. ولم يذكر فيه جرح ولا تعديل.

1.2) المستوى الثاني من التحليل

لنمحص الآن ادعاء **الحاكم** في تعقيبه أعلاه بخصوص قوله:

ـ وقد روي هذا الحديث عن **أنس بن مالك**.

قلت:

فرواية أنس تم تخريجها وبيان تهتافتها في الحلقة السابقة، ويلخصها اللوح التالي:

أما بخصوص قول **الحاكم** :

ـ ف إبراهيم بن ميمون العدني (5) هذا قد **عدله**

عبد الرزاق، و**أثنى عليه**

و **عبد الرزاق**، إمام أهل اليمن وتعديله حجة.

فأنقل هنا ما قاله ابن حجر في ترجمة إبراهيم بن مبمون (5) في: "تهذيب التهذيب" ، الترجمة رقم: 315، بعد أن أورد كلام **الحاكم** أعلاه:

وقال **أبو داود** {سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر الأزدي السجستاني البصري (202 هـ - 275 هـ)}:

لم أسمع أحدا روى عنه {يعني: إبراهيم بن مبمون (5)} غير: يحيى بن سُلَيم { الطائفي[4] القرشي، أبو زكريا، ويقال: أبو محمد، الأدمي، الحذاء، الخزاز، نزيل مكة (ت: 193 هـ) وهو صدوق سيء الحفظ[5]}.

قلت:

ندرك للتو من قول أبي داود هذا أن: إبراهيم بن مبمون (5)، لا يعدو أن يكون في أحسن أحواله: مجهولا حالا وعينا، ما دام لا يروي سوى عن رجل واحد هو: ابن طاوس، ولا يروي عنه بدوره سوى رجل آخر سيء الحفظ وهو: يحيى بن سُلَيم.

وهذا التقرير من أبي داود يناقض تصريح الحاكم بأن:

إبراهيم بن ميمون العدني (5) قد عدله عبد الرزاق

[4] يقال له : الطائفي، لأنه كان يختلف إلى الطائف.

[5] قال الإمام أحمد : رأيته يخلط في الأحاديث فتركته، وقال النسائي: ليس بالقوي، ووثقه ابن سعد وابن معين. وقال أبو حاتم الرازي: شيخ محله الصدق، لم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به.

، وأثنى عليه ،

دون أن يذكر سنده إلى عبد الرزاق .

قلت:

وقد علق ابن حجر على قول أبي داود أعلاه بقوله:

أ) فكأنه {أي: أبا داود} لم يقف على رواية عبد الرزاق ،

ب) وقد ذكرها الخطيب {البغدادي}

ت) وذكره ابن حبان في "الثقات" ولم يذكر عنه راويا غير يحيى بن سليم

قلت:

تعليق ابن حجر يستبطن ثلاث أمور:

أولاً: أن الرواية المزعومة ل عبد الرزاق ، عن إبراهيم بن مبمون (5) لم تكن قد

اخترعت بعد في عصر **أبي داود** (202 هـ - 275 هـ)

ثانياً: ننتظر أن يكون سند رواية **الخطيب البغدادي**، وهو

لاحق عن عصر **أبي داود مُخترعاً** **ولا فكاك**،

ثالثا: تهافت توثيق **ابن حبان** للرواة باصطلاحه الهش، الذي لا يتابع عليه بأن:

من حدث عن ثقة وحدث عنه ثقة، فهو عنده ثقة

وهذا منهج كسيح يوثق مجهولي: الحال **والعين**

، كما فعل هنا.

قلت:

أضف إلى هذا الإشكال أن: **العباس بن عبد العظيم** في الطريق رقم 2 على اللوح كان قد اتهم **عبد الرزاق** ، ب **الكذب**.

- **التكذيب**، الذي لا يستقيم مع إجماع الحفاظ: **يحيى بن معين**، **والإمام أحمد**،....وغيرهما من الحفاظ، ممن سمعوا من **عبد الرزاق** ، قبل **الاختلاط**، بكونه **ثقة**.

فهذا الاتهام من طرف **العباس بن عبد العظيم** ل **عبد الرزاق** ، ب **الكذب** لا يستقيم سوى بكون **العباس** سمع لزاماً من **عبد الرزاق** بعد **اختلاط** الأخير.

قلت:

وكان قد تنبه لهذا الأمر، أبو عمرو ابن الصلاح الشهرزوري (577 هـ - 643 هـ) في: "مقدمة علوم الحديث" حين قال:

ذكر أحمد بن حنبل أنه { عبد الرزاق } عمي في أخر عمره فكان يلقن فيتلقن فسماع من سمع منه بعدما عمي: لا شيء .
وقال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة.

قلت (ابن الصلاح):

وعلى هذا يحمل قول عباس بن عبد العظيم لما رجع من صنعاء:

والله لقد تجشمت إلى عبد الرزاق وإنه ل كذاب والواقدي {محمد بن عمر بن حكى الأسلمي الواقدي المدني القاضي نزيل بغداد (139 هـ 207 هـ) وهو متروك، مع سعة علمه، تحاشاه الشيخان فلم يرويا له شيئاً في الصحيح وتفرد بالرواية عنه ابن ماجة (ق)}،

أصدق منه.

وهذا يدفعنا إلى إسقاط الطريق رقم 2، لهذه الحيثية.

وكذلك إسقاط الطريق رقم 1، لوجود المجهول الحال والعين:
محمد بن سليمان بن خالد.

قلت:

وقد أخرج أبو عيسى الترمذي {محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي (209 هـ ـ 279 هـ) وهو ثقة حافظ}، في: "السنن"، الخبر رقم: 2166 متابعا آخر في عبد الرزاق فقال:

3) حدثنا يحيى بن موسى {بن عبد ربه بن سالم الحداني، أبو زكريا البلخي السختياني، نزيل الكوفة الملقب: خب (ت: 240 هـ) وهو ثقة (خ د ت س)}، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا إبراهيم بن ميمون (5) ، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ:

يد الله مع الجماعة

وقال الترمذي:

هذا حديث حسن!!! غريب **لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه.**

قلت:

وأخرج الخطيب البغدادي في: "الفقيه والمتفقه"، الخبر رقم: 426 متابعا آخر في عبد الرزاق فقال:

4) أخبرنا أبو عمر: عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي {الكازروني، الفارسي **البغدادي** (ت: 410 هـ) وهو **ثقة**}، أخبرنا أبو عبد الله: **مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ العطار** {بن حفص، الدوري، **البغدادي** (234 هـ - 331 هـ) وهو **ثقة مأمون**[6]}، حدثنا محمد بن زنجويه {هو: **محمد بن عبد الملك بن زنجويه**، أبو بكر الغزال **البغدادي** (ت: 258 هـ)، صاحب الإمام أحمد، وهو صدوق، **كثير الخطأ**[7]، **تحاشاه الشيخان فلم يرويا له شيئاً** في **الصحيح** (4)، }، حدثنا عبد الرزاق (ت: 211 هـ) ، حدثنا إبراهيم بن ميمون الصنعاني (5) ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، أنه سمع النبي ﷺ يقول:

---

[6] قال السيوطي: روى عنه الدارقطني وقال: ثقة مأمون مات في جمادى الآخرة سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة عن ثمان وتسعين. {"طبقات الحفاظ"، ص: 68، بترقيم الشاملة آليا}

[7] قال ابن حجر في ترجمته في:"تهذيب التهذيب" ، الترجمة رقم: 522: "وقال مسلمة ثقة كثير الخطأ"

يد الله على الجماعة

قلت:

لاحظ أن روايتي: الترمذي والخطيب، لم يرد بهما ذكر لجملة:

لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة أبداً

وهي مربط الفرس فيما نحن بصدده.

ويبين اللوح التالي البنية النقلية لهذا الخبر:

قلت:

نلاحظ من اللوح:

أ) أن حملة الخبر رقم 4، ما بعد عبد الرزاق (ت: 211 هـ) 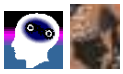

، كلهم بغداديون،

ب) وان محمد بن زنجويه وهو ممن يخطئ كثيراً، قد تحاشي الشيخان الإخراج له في الصحيح.

وهو ما يجعلنا نسقط روايته من الاعتبار.

فلا يتبقى لنا سوى رواية **الترمذي** في الطريق رقم 3.

وهذا الطريق لا تتعدى درجة وثوقية النقل فيه من **الترمذي** إلى الرسول حاجز **0.4 %** أو **4 في الألف**.

وهي درجة **متدنية جداً** بسبب **التفرد المطلق** في **7 طبقات متتالية**.

قلت:

وبالرغم من عدم دخول متن هذا الخبر في صلب موضوعنا، إلا أن وجود هذا السند يثير سؤالاً آخر محايثاً وهو:

كيف التوفيق بين إخراج المتعاصرين:

الترمذي (209 هـ - 279 هـ) لهذا الخبر في سننه، مع ضعف مخرجه، منسوباً إلى عبد الرزاق ،

وأبي دود (202 هـ - 279 هـ) المصرح بالفم الملآن بأنه

لم يسمع أحداً يحدث عن إبراهيم بن ميمون

(5)، غير يحيى بن سُلَيم

قلت:

نفهم للتو من هذا التعارض أن هذا الخبر لا وجود له في "مصنف عبد الرزاق"، لأن هذا ليس مما يخفى لا على الترمذي ولا على أبي داود.

وهذا ما يمكن التحقق منه بيسر بتصفح: "المصنف" المطبوع.

وهذا يقطع بأن رواية الترمذي مستقاة من خارج "المصنف"، مما يشينها في المطلق.

وبالرجوع إلى اللوح نلاحظ أن الراوي للخبر مباشرة عن عبد الرزاق

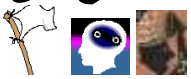

في الطريق رقم 3 هو:

يحيى بن موسى {بن عبد ربه بن سالم الحداني، أبو زكريا البلخي السختياني، نزيل الكوفة اطلقب: خب (ت: 240 هـ).

وهو، بحسب النقول، ممن روى له البخاري في صحيحه، عن عبد الرزاق ، عن شيخين من شيوخ الأخير، وهما معمر بن راشد وابن جريج فقط.

هذه النتيجة تدعونا إلى مراجعة ترجمة إبراهيم بن مبمون لنصوغها كالتالي:

إبراهيم بن مبمون الصنعاني (الطبقة 8) ، مجهول الحال والعين .

وهي نتيجة، تتعارض في المطلق مع ما جاء في رواية العباس الدوري {بن مُحَمَّدِ بن حَاتِمٍ، أبو الفضل، مولى بني هاشم البغدادي (185 هـ – 271 هـ) وهو ثقة} من كون يحيى بن معين قد وثق إبراهيم بن مبمون قلت:

وبالرجوع إلى العباس الدوري في "تاريخ ابن معين" نجده يقول في كتاب: "يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق"

، طبعة أولى 1399 هـ/1979 م، إصدار جامعة الملك عبد العزيز،

بعناية الدكتور: أحمد محمد نور سيف، المجلد الثالث، الترجمة 555:

سمعت يحيى {بن معين} يقول: قد روى عبد الرزاق، عن رجل، يقال له: إبراهيم بن ميمون، وهو ثقة.

قلت:

يساورنا، من خلال ما استعراضنا من معطيات، شك مطلق في أن يكون ابن معين تلفظ قط بهذا الكلام الذي ينقض آخره أوله، لأن ابن معين، التقى ب عبد الرزاق (ت: 211 هـ) وسمع منه هو والإمام أحمد.

فكيف يذهلان معاً عن خبر ذو حمولة عقائدية بهذا الوضوح ولا يوردانه في مصنفاتهما

فلنلخص القول الآن لنقول بأن فحوى هذا الخبر، وما شاكله من متون ذوات نفس الحمولة، ترجمة لا لبس فيها للحرب الدعائية العقائدية والسياسية التي اشتعل أوارها في القرن الثالث الهجري ما بين:

1) **عموم المسلمين** الذين يجعلون من منصب الخلافة أو الإمامة السياسية، التي تفرزها الشورى، آلية تنظيمية فقط لتسيير الشأن العام وتطبيق أحكام الإسلام في المجتمع،
2) و**المنظور الشيعي** المتأثر **بالمنظورية الفارسية** في الحكم، الذي يدرج الإمامة وانتقالها في الأصلاب برابطة الدم في صلب العقيدة!.

فنحن هنا بإزاء **أخبار بهرج** مخترعة من طرف بعض **المحسوبين على السنة المتأخرين**، لنصرة موقفهم السياسي، في مقابل **افتراءات الشيعة**، الذين يعدون أول من فتح باب **الكذب والافتراء** على الرسول ﷺ لنصرة مذهبهم.

و**الكذب** على الرسول ﷺ **إجرام في حقه**، لا يتناطح بشأنه عنزان، كما وأنه **إجرام في حق المسلمين قاطبة**، باعتباره محذوراً، دونه خرق القتاد.

وهو ما يستدعي فضح هؤلاء والتشهير بهم، أياً ما كان انتماؤهم، وبغض النظر عن اللون السياسي أو العقائدي لأصحابه.

قلت:

وواضح أننا بتبنينا ل المنهجية النقدية العلمية المحايدة في التعامل مع الأخبار والتراث ككل، نكون قد أزحنا من أمام ذوي

الحجى من الغيورين على الإسلام، وعلى اختلاف مشاربهم ومنازعهم، حواجز نفسية موروثة بالأساس، من عصور قد خلت، وحالت دون التواصل بينهم وتفعيل الحوارية القرآنية الإلزامية بينهم.

انتهى

وتليه الحلقة الثانية عشرة

6) الرواية المنسوبة إلى أبي ذر الغفاري.